ابن هشام زمان يومه اصله لشبوتها فى قولهم مرميه للنفقه الكبيرة الزمان وان كان سيبويه
ذهب الى زيادتها وهذه الثلاثه رابعه على النزهه الثالث قال ابن هشام بعض
المصنف من مواطن زيادتها اول الفعل المضارع والمطاوع كوانكسر واحرنجم
وقد ذكر فى الكافيه والنزهه وعبارة النزهه اكثرت فى الحال دوفرعه وهى احسن
وهى عبارة الكافيه الكبرى فقال وكذا لعصه الهمزة واليا المبدوبهما والمضارع فيما زيدت
فيه الهمزه واليا ونقصه الفا فى التثنيه وجمع صحيح المذكر قولهم والعبارة للكافيه
وفائدتها كثره زادى التسهيل معلوكه احترازا من المدغم كحسن فوزنه فعلل وقال ابو حيان
الذى اذهب اليه ان النون زايده ووزنه فعيل وخص بالكافيه اخر وهو ان يكون بعدها
حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف او اكثر من حرفين وقد صرح بذلك فى النزهه
فقال او توسطت النون الساكنه اربعه والثالثه فى الالفيه بالمثل فالالفيه والثانيه
فى الثالثيه مثله ابن جنى فى سراعصاعه عملس وقامت وعدي ان ماقامت ونحوها لا بعد فى
هذا الباب لانها كلمه مستقله قايمه بنفسها بخلاف ما سلم فانها جزء كلمه ولهذا تحملها
العرب قال والثالثيه اعم من ان يكون فى مفرد او جمع كسلمات ويدخل فى ذلك الما
فى دبب اوعمت ولات قولها والمضارعه قال ابن هشام ولم يعد من حروف المضارعة
فى الزياده الا الياء ولا فرق بينها وبين غيرها وكما استفعالك قال ابن هشام ونفى عليه
التفعيل والتفاعل والافعنصر والاعال وما اشتق منها قال ابن قاسم وكذا الياء فى
انت وفروعه تنبيه فان النظم السنه على زياده بسر فى الاستفعال وقد ذكر
فى الشافيه والنزهه قول الالفيه والنزهه والهاء وقفا قال ابن هشام قد تقرر
فى باب الوقف ان الباء فى نحو طلحه وسلمه اصل وانها منقلبه الهاء وقفا قال ابن هشام فلا
بعد ما سلمه وطلحه وقفا فيما زيدت فيه الهاء بعد ذلك فيما زيدت فيه السالانها الاصل
قولها واللام فى الاشاره قال فى تعليقه على الخمراوى عن ابى عمر انه كان يسقط اللام من حروف
وهو عندي فى ذلك على الصواب وفى الف فيه واما اللام فقيل كرذلك وعندك قال السيد فى شرح
وليت اللام فى ذلك وهنالك واولالك هذه اللام لا تنافى من حروف المعانى كما لك قلت
وهذا يقتضى اسقاط هاء السكت ايضا من حروف الزياده وهذا الذى ينبغى عليه فى الشافيه فقال
واما الهاء فكان الجرد كلا بعدها ولا يلزم نحو احسنه فانها حرف معنى كالتنوين وبالجر ولاحسه

وفى شرح الكافيه لابن مالك اقل الزوايد زياده الهاء واللام قول المشهوره المشهوره
قال ابن هشام هى صفه للام على تقدير مضاف اى وزياده اللام المشتهره فى الاشاره
على الالفاظ التى شذت زيادتها فيها كعبدرك وربدك وفسر قال وليست صفه
للاشاره لانها لا توصف لعدم الاشتهار فيحتاج الى القيد قول الشافيه وهو الزايد بالاتفاق
الى اخره اقتصر المصنف على ثلاثه طرق وقد نوهنا غيره الى عشره قال ابن قاسم فى شرح الالفيه
الادله الزايده تسعه ولها سقوط الحذف من اصل كسقوط الضارب فى ضرب وهذا الذى
تسميه اهل التصريف الاشتقاق ثانيها سقوط من فرع كسقوط الف كاتب فى كتب وهذا يسمى التصريف
وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالاصل والتصريف استدلال بالفرع ثالثها
سقوط من نظير كسقوط ابطل فى اطل وهو الحاضره وشرط الاستدلال بسقوطه من اصل او فرع او
نظير ان يكون سقوطه لغير علة كان العله سقوط واو وعد من يعده لم يكن دليلا على الزياده رابعها
كون الحرف فى موضع يلزم فيه زيادته كالنون الساكنه بين اربعه احرف خامسها كونه فى موضع
يكثر فيه زيادتها كالهمزه اولا قبل ثلاثه احرف سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه
الاحرف من حروف الزياده كالنون فى كنت اوا لا يقع موقعها والا يصلح للزياده مثل
سادسها لزوم عدم النظير تقدير الاصاله فى ذلك الكلمه كوسعل لفظ الياء وضم الفا
وهو ولد الثعلب او جعلت ماده اصلا لكان وزنه فعلل وهو مقصود تا منها لزوم
النظير تقدير الاصاله فى نظير ذلك الكلمه كوسعل لفظ منظم التا والفا فان ماده زايده على هذه وان
لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فى نظيرها اعنى لغه الفتح حكم بزيادتها فى لغه الضم ايضا
اذ الاصل اتحاد المفرده ما سعها دلاله الحرف على معنى الحروف المضارعه والف اسم
الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم فى الدلايل عاشرا وهو الداخل فى واسع الباين نحو لهمل
بضم الياء فان وزنه على تقدير اصاله نون فعلل وهو مقصود وعل زيادتها فعلل وهو مقصود
ايضا ولكن حكم بزيادتها حوكما فى اوسع الباين لان باب المزيد اوسع قول الشافيه
وافعوال افعلان لحى افعال قال بعض الشارحين فى استدلاله بذلك ضعف لان افعى باعتباره فعول
يحتمل ان يكون وزنها فعلال فاولا ولى ان يقال لحى افعل لم يذكر افعى افعل دليلا قولها ويحسن
وجاز فان حيث حرف قال السيد ذكر فى الصحاح فبان فى حاز فبان دوسه وهو فعلان
مرتب لان العرب لا تعرفه وهو معروف عندهم وكان فعلا صرفته وذكر ابن مالك فى الممنوع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)